الإعلام الرسمي وآليات التصدي للإشاعات

المتاجرة بالعواطف واستغلال لقمة العيش سلوكيات مرفوضة

نظراً لأهمية الشأن الاقتصادي بالذات مايتصل منه بالجوانب التموينية ممثلة في التسويق والمخزون السلعي واستقرار الأسعار لارتباطها مباشرة بحياة المواطن وهمومه المعيشية اليومية من منطلق أن ذلك يعني النأي بهذا الأمر عن الدوافع الإنسانية والأهواء الضيقة أو منظور الاستغلال السياسي بمضمونه اللا إنساني لأنه سيبيح استغلال الاحتياجات الأساسية للمواطن وجعلها مطية للمناكفة والمكايدة وبما يشكله من صورة بشعة تجعل المتاجرة بالعواطف واستغلال لقمة العيش من الأعمال المشروعة طالما أنها ستخدم رغبة ذاتية وكلها سلوكيات مرفوضة تتعارض مع منهج العقيدة وتخالف مضمون التعددية السياسية وضمان حرية التعبير، الى جانب أنها تتناقض مع والثوابت الوطنية باعتبارها مرجعية ثابتة وإطار منظم للعلاقة وبالتالي تكون مطية للاستغلال والتوظيف الانتهازي الذي يسيئ الى النهج الديمقراطي ويلحق الضرر الفادح بالوطن والمواطن خاصة تلك الخطابات التي تمني المواطن بمعالجات وهمية.

احمد الديلمي

فأيا كانت طبيعة الخلافات ومهما تعددت الاجتهادات في ظل الديمقراطية فان ذلك لا يبيح المتاجرة بالعواطف وتجاوز الثوابت الوطنية ولاتخطى السقوف الدستورية والضوابط القانونية.

ومن المؤكد ان السكوت والتغاضي عن مثل هذه الممارسة يعني ترك العنان أمامها للتلاعب بعواطف المواطن مما يعمق الخطأ ويظهرها لدى المواطن المتلقي باعتبارها مسلمات وحقائق راسخة بالذات عندما تنساق الى نفس المنحدر بعض الوسائل الإعلامية الرسمية باعتبار إنها أكثر اتساع وتستمد مشروعية الحضور وقوة التأثير من المضمون السيادي للوطن والحكومة كونها الواجهة ومحتوى الخطاب.

ومن ذلك تتضح أهمية الدور المعمول على الأعلام الرسمي بكل حقوله ومعاني الجدية التي يجب أن يتسم بها أداؤه لمواجهة أفساد مثل هذه الظواهر السلبية.

وهو أمر هام يتطلب من الجميع ادارك خطورة المهمة وماتتسم به من حساسية تستدعي من جميع العاملين في حقل الإعلام الوطني التحلي بالوعي والمسؤولية والإسهام المباشر في الارتقاء بالإعلام الوطني بتعزيز دوره ورفع كفاءة الخطاب لإكسابه الفاعلية وقوة التأثير للتحول بالخطاب من موقع الدفاع وتنفيذ الأكاذيب التي يروجها الآخرون الى مرحلة المبادرة والتفاعل الجاد مع كل قضية على حدة.

وذلك يعني التزام المصداقية والمكاشفة بالحقائق وفتح المجال أمام الحوارات الايجابية والبناءة وترسيخ مرتكزات الرسالة الجوهرية لثقافة التنوع والتعدد للإسهام في توضيح الحقائق وخدمة المصالح الوطنية العليا والتعامل الخلاق مع هذا القضايا المتصلة بحياة المواطن وتوفير احتياجاته المعيشية واضعين في الاعتبار حساسية المهمة وما تنطوي عليه من خطورة بالغة كونها محور اهتمام كل مواطن ومن خلالها تتحدد القناعات وترتسم مشاعر الولاء وطبيعة الانتماء ولا تعني رفض النقد وإخفاء الحقائق، لكن التوجه الذي ننشده ونتطلع إليه هو الالتزام بثوابت تلقي المعلومة من مواضعها الصحيحة والحرص على نقلها للمواطن كما هي دون

الديمقراطية لا تبيح المتاجرة بالعواطف وتجاوز الثوابت الوطنية ولاتتخطى السقوف الدستورية والضوابط القانونية

هناك من يعمل على إضافة التوابل الانتهازية التي تتعمد الإثارة والتضخيم من اجل التوظيف السياسي عبر أساليب التهويل

المعارضة فيها أشخاص تغلب عليهم الجهالة وضيق الأفق والانانية في التعامل مع المعلومة باسلوب سيء طابعه الاستغلال والكيد السياسي

الحاجة إلى إضافة التوابل الانتهازية التي تتعمد الإثارة والتضخيم واستغلال ابسط حركة باتجاه التوظيف السياسي بكافة الأساليب التي تعتمد التهويل وإعطاء الأمور اهتماما اكثر مما تستحقه بقصد تهييج الشارع وإلهاب حماس الجماهير ضد الحكومة ووضعها في دائرة الاستهداف والتشكيك في كافة الجهود التي تبذلها باتجاه تحسين مستويات الحياة وضمان توفير الاحتياجات المعيشية واستقرار أسعارها.

وهذا الأمر يتوقف على طبيعة الخطاب ومدة اسهامة في رفع كفاءة الاستيعاب لدى المواطن ومدع بالمعايير التي تمكنه من التمييز وقراءة مابين السطور لمعرفة الغث من السمين.

وحتى يظل الإعلام الرسمي في مستوى الثقة والمصداقية فإننا على استعداد لتزويد الجميع بالحقائق والمعلومات والأرقام اولاً بأول حتى الايتعارض الطرح مع المعلومات والحقائق التي في متناول المواطن وبالتالي فان الحديث عن أي اضطرابات ومع قناعاتنا بوجود أشخاص في المعارضة تغلب عليهم الجهالة وضيق الأفق او تدفعها الأنانية الى التعامل مع المعومة باسلوب سيء طابعه الاستغلال والكيد السياسي.

إلا إننا نعول كثيراً على الإعلام الرسمي في نقد السلبيات والتصدي للاختلالات حيثما وجدت بحيث يصبح الإعلام الوطني عين الحكومة في المواضيع التي تظهر فيها قصور آليات الرقابة والتعامل مع أوضاع السوق والتقلبات السعرية بصورة متوازية وشفافة تتطرق الى ماتشهده السوق العالمية من منغصات واهتزازات وتأثيرها على السوق المحلية والكشف عن اندفاع البعض الى استغلال هذه الظواهر السلبية والإقدام على رفع الأسعار باساليب عشوائية وغير مبررة.

ومع إننا ندرك إنكم تقدرون جيداً ظروف التعامل مع مثل هذه القضايا إلا إننا نرجو ان يرتفع الاهتمام بهذه الجوانب الى مستوى المسؤولية الوطنية بالذات في الظروف الراهنة الحافلة بالمتغيرات المفاجئة نتيجة اضطراب أسعار بعض السلع في السوق العالمية بسبب قلة الإنتاج وتدني العرض مقابل زيادة الطلب.

وحتى لا تظل العملية عرضة للإثارة والاستغلال بطرق ملتوية ونوايا مبيته فإننا نأمل ان نتفق جميعاً على الخطوط العريضة للخطاب الكفيل بتأكيد المصداقية وإعادة بناء ثقة المواطن ومحو آثار الأفكار الأخرى التي علقت بذهنه عن مصداقية الإعلام الرسمي وأداء الحكومة.

في هذا الجانب يجب التعامل مع الحقائق بموضوعية وعكسها إلى المواطن المتلقي بكل أمانه ومسؤولية ليكون في الصورة عن كل مايجري والجهود الكبيرة التي تبذل للتخفيف من حدة الآثار السلبية للتقلبات العالمية على السوق المحلية حتى لايظل رهناً للوقوع في شرط الإشاعات والتسريبات والأخبار المغرضة والمشبوهة، او اختلالات سعريه يجب ان يأخذ في الاعتبار مايلي:-

1 - الأوضاع في السوق العالمية وتداعياتها السلبية على السوق المحلية

2 -الجهود التي تبذلها الحكومة باتجاه التخفيف من حدة الآثار السلبية الناتجة عن تلك التقلبات على الشرائح الاجتماعية في المستويات الدنيا من ذوي الدخل المحدود.

3 -التنويه بالمعالجات ذات الإبعاد الإستراتيجية وآفاق المستقبلية ممثلة في:

أ-استمرار الرقابة على الأسواق وتطويق الاختلالات كلما مست أي سلعة بمعرفة الأسباب وتقدير الإبعاد لتكون التأثيرات على السوق المحلية معقولة وفي الحدود الدنيا من خلال ضبط حركة السوق عبر آليات عملية تتفادى الظروف الاستثنائية والحالات الطارئة.

ب-وضع الخطط الهادفة الى تامين احتياجات السوق من خلال تحديد اتجاهات الخارطة الاستهلاكية للأسر اليمنية والعمل على توفير فائض ومخزن استراتيجي لضمان استقرار الأسعار وتفادي الظروف الطارئة التي تفرض نفسها بفعل التداعيات الخارجية.

ج-العمل على تفكيك الروابط الاحتكارية التي تجعل مجموعة من التجار يستأثرون باستيراد سلعة والتحكم في احتكارها التزاماً بحرية التجارة ونظام آلية السوق التي تفترض تحويل الأسواق الى ساحات للتنافس لضمان تعدد او تنوع الأصناف المعروضة من كل سلعة ومصادر استيرادها بما يجعل الخيارات مفتوحة أمام المستهلك لاختيار السلعة التي تناسب قدرته الشرائية.

د-التصدي لكل مظاهر الاحتكار والغش والتدليس ونقص الجودة والتلاعب بالمواصفات والموازين والمقاييس.

هـ-التذكير بالدعوة التي وجهها فخامة الأخ / الرئيس لحشد الجهود والطاقات وتسخير الإمكانيات باتجاه التوسع في إنتاج الحبوب محلياً للإسهام في توفير الاحتياجات بالذات من مادة القمح كمادة إستراتيجية تتحكم الدول والظروف المناخية في تسويقها وتحددى أسعارها.

في ضوء الثوابت السابقة يمكن للخطاب ان يشكل رداً مباشراً ومقنعاً على كافة التخرصات ويدفع كل مواطن الى فهم خلفية الأزمات كلما حدثت والقيام بالدور المعمول عليه بشكل طبيعية.

في الأخير هذه مؤشرات يمكن الاسترشاد بها والاستدلال على مقتضيات التصدي لكل مايروج من إشاعات قد لايرى فيها البعض إضافة لما تختزنه ذاكرته من معلومات تخصص التحولات الاقتصادية بأفقها المحلية وإبعادها الدولية لكننا نعتبرها مجرد وسيلة للتذكير والتحفيز فقط وقناعتنا راسخة ان أهل مكة اخبر بشعابها وإنكم جميعاً تعرفون طبيعة المرحلة وهذا وحده كفيل بتفعيل الجهود وحشد الطاقات وتوضيح الحقائق لخدمة المصالح العليا للوطن.

تؤكدها دراسة الخبير المصرفي المصري أحمد آدم:

تزايد حصة التوظيف في البنوك الأجنبية على حساب البنوك المصرية

القاهرة/14أكتوبر/ وكالة الصحافة العربية

تشهد الساحة المصرفية في مصر تطورات إقتصادية متلاحقة في الفترة الأخيرة كان أبرزها الإعلان عن بيع80% من أسهم بنك القاهرة لمستثمر استراتيجي وما تبعه من ردود أفعال متباينة عن جدوي البيع لمستثمر أجنبي، ومن أهم الأحداث التي برزت أيضا علي الساحة استحواذ بنك أبوظبي الإسلامي علي حصة حاكمة من البنك الوطني المصري والمفاوضات الجارية لاندماج البنك التجاري الدولي والبنك العربي الأفريقي في كيان عملاق يخلق قدرة تنافسية عالية•• كل هذه الأحداث كان لها تأثيرها علي الأنشطة المصرفية بشكل عام وعلي قطاع توظيف أموال البنوك لدي العملاء بشكل خاص، وهو مارصدته دراسة مصرية عن نشاط التوظيف قام بها الخبير المصرفي أحمد آدم •

وتؤكد الدراسة أن الحذر التام من قبل البنوك عند التوظيف لدي العملاء في ظل ظاهرة التعثر وفي ظل المحاولات الجادة من البنوك والبنك المركزي المصري لإغلاق هذا الملف أثر علي انخفاض معدلات النمو بالتوظيف لدي العملاء بالعملة المحلية والذي بلغ بين عامي 2002 و 2006 "17%" فقط بينما انعكس النشاط المتميز للبنوك الأجنبية في مجال ضخ توظيف لدي العملاء وتحقيقها لمعدلات نموذجية في هذا المجال علي معدلات النمو المحققة بالتوظيف لدي العملاء بالعملة الأجنبية بين عامي 2002 و 2006 والذي بلغ 87.7%، وبلغ إجمالي التوظيف عام 2002 نحو 266.1 مليار جنيه منها 213 ملياراً لدي عملاء عملة محلية و 53.1 مليار جنيه لدي عملاء عملة أجنبية، وفي 2006 بلغ الإجمالي 343.9 مليار جنيه منها 249 مليون جنيه بالعملة المحلية و 94.9 مليار جنيه بالعملة الأجنبية•

ويقول آدم في دراسته أن بنوك القطاع الخاص ذات رأس المال الأجنبي مثل بنك NSGB الذي استحوذ علي بنك مصر الدولي قد حقق معدل نمو 152% بينما استمر بنك HSBC في تحقيق معدلات نمو جيدة خلال الأعوام الأخيرة فحقق 17% معدل نمو بتوظيفه لدي العملاء•

وأضاف : أن تلك المعدلات الجيدة هي انعكاس لتمويل تلك البنوك الأنشطة البترول والأدوية والصناعات الاستراتيجية والبتروكيماويات والشركات العاملة في مجال تلك الأنشطة وهي شركات تحافظ علي اسمها وسمعتها ومنحها قروضا وتسهيلات ائتمانية أمر مضمون ومأمون، وتشمل الإيجابيات أيضا تحقيق هامش عوائد إيجابي فيما بين معدل العائد علي التوظيف لدي العملاء ومعدلات العائد علي الودائع وهذا الهامش الإيجابي كان نتيجة مباشرة لزيادة معدلات العائد المحصل من التوظيف لدي العملاء، والواقع يؤكد أن عقد البنوك المحصل من التوظيف لدي العملاء، لابد أن يقابلها منح قروض لعملاء يتزايد بها التوظيف الجيد بما يؤثر إيجابا علي معدلات العائد المحصل من التوظيف

نمو جيدة بالتوظيف لدي العملاء•

وأوضح أن الواقع يؤكد أن التوظيف لدي العملاء يحقق للبنوك أعلي عوائد محصلة مقارنة بأي استثمارات أخري لموارد البنوك إذا ما تحسنت ظروف السوق فستشهد معدلات النمو بالتوظيف لدي العملاء وكذا معدلات العائد علي هذه التوظيف طفرة كبيرة •

عوائد إيجابية

وأشار آدم في دراسته إلي أنه من الإيجابيات أيضا تحقيق هامش عوائد إيجابي فيما بين معدل العائد علي التوظيف لدي العملاء ومعدلات العائد علي الودائع وهذا الهامش الإيجابي كان نتيجة مباشرة لزيادة معدلات العائد المحصل من التوظيف لدي العملاء، والواقع يؤكد أن عقد البنوك المحصل من التوظيف لدي العملاء، لابد أن يقابلها منح قروض لعملاء يتزايد بها التوظيف الجيد بما يؤثر إيجابا علي معدلات العائد المحصل من التوظيف وكذا علي هامش العوائد فيما بين العائد المدفوع علي الودائع والعائد المحصل من التوظيف وبصفة عامة وبرغم ابتعاد البنوك ومنذ فترة طويلة عن الهرولة نحو التوظيف لدي العملاء إلا أن هذا النوع من التوظيف مازال يمثل العمود الفقري لاستثمار موارد البنوك•

ويقول : أنه باستقراء الظروف الحالية للتوظيف بالجهاز المصرفي المصري نجده ينقسم حاليا إلي: بنوك حكومية متخصصة وبنكي قطاع عام "الأهلي-مصر" علي اعتبار أن بنك القاهرة علي ذمة البيع، وبنوك قطاع خاص رأسمالها أجنبي وبنوك قطاع خاص رأسمالها عربي وبنوك القطاع الخاص العربية والوطنية لديها مشكلات في محفظة القروض وتسير نحو تنظيف محافظها بإجراء تسويات وعمليات جدولة للديون الرديئة مع محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من ناتج الأعمال لتكوين مخصصات لعلاج العجز في المخصصات المطلوب تكوينها•

ويشير إلي أن أغلب تلك البنوك إتجه نسبة كبيرة من محفظة القروض بتلك البنوك تحولت لقروض استحقت ولم تسدد ومنذ فترة طويلة، وفي حالة تطبيق بازل 3 ستشكل تلك القروض مشكلة كبيرة للبنكين الأهلي . مصر وهيكل الودائع بتلك البنوك يسمح لها بإمكانية تمويل قروض طويلة الأجل•

بنوك قوية

و بالنسبة لبنوك القطاع الخاص الأجنبية فتوضح الدراسة أن معظمها بنوك قوية وبخاصة الإسكندرية و NSGB و HSBC وكريدي اجريكول وباركليز وبي أن بي باريبا وبيريوس وتشارك بقوة في تدعيم الاقتصاد القومي وزيادة حجم الاستثمارات المباشرة رغم وجود بنك عالمي كبير لا يعمل إلا في القروض الاستهلاكية وقد تسبب في مشاكل متعددة للمتعاملين معه وللبنوك المثيلة والتي انساقت وراءه في إطار المنافسة وتخلت عن ضمانات رئيسية وتسببت بسبب التخلي عن تلك الضمانات في زيادة نسبة المتعثرين في مجال تلك القروض واختنق سوق القروض الاستهلاكية بسبب انسياق معظم البنوك وراء هذا البنك•

أما بنوك القطاع الخاص الأجنبية فتتوافر لديها موارد سيولة كبيرة نتيجة لتحقيقها معدلات نمو متعاظمة بودائع العملاء يتم توجيهه لاستثمارات مضمونة بشركات ذات اسم وسمعة معروفة يدر عليها عوائد كبيرة، وكذا في أقراض البنوك الزميلة والتي تحتاج لسيولة وخصوصا في نظام الإنترنبك الدولاري•

كما أن محفظة القروض لديها نظيفة وبالتالي فلا توجد حاجة لتلك البنوك علي نشاط التوظيف يقول : إن إعلان اتخاذ بنكي التجاري الدولي والعربي الأفريقي إجراءات الدمج لتكوين كيان عملاق جاء نتيجة مباشرة للأحداث التي تجري علي الساحة المصرفية فبينما أكد بعض المحللين أنها خطوة نحو تكوين كيان مصرفي قوي يتمكن من شراء بنك القاهرة فأننا نؤكد أن دخول اسماء مصرفية جديدة للتنافس علي الفور بصفقة بنك القاهرة أفضل من فوز البنكين بعد الدمج بهذه الصفقة وخاصة أنهما بنكان موجودان علي الساحة بالفعل ولن يضيف جديداً في حالة تمكنهما من شراء بنك القاهرة وهو أمر مستبعد إن لم يكن مستحيلا والواقع يؤكد أن تراجع البنك التجاري الدولي من المركز الأول كأكبر البنوك الخاصة أمتلاكا للأصول إلي المركز الثاني بعد بنك سوسيتيه جنرال، وهناك احتمالات كبيرة في استمرار تراجعه في ظل الطفرة الكبيرة التي يحققها بنك الإسكندرية والتي كشفت عنها مراكزه المالية الأخيرة في 31 / 3 / 2007•

وفي ضوء أن البنك التجاري الدولي أغلب رأسماله وطني وهو بنك القطاع الخاص المصري الذي يستطيع منافسة بنوك القطاع الخاص الأجنبية والعربية فإن اندماجه مع العربي الأفريقي سيحقق منظومة تنافسية جديدة، واندماج البنكين في كيان مصرفي واحد سيؤدي لضخ استثمارات مالية أكبر للسوق المصرية•

وتوضح الدراسة أن إتمام شراء بنك أبوظبي الإسلامي للبنك الوطني للتمنية بعد طول انتظار سيغير من خريطة التوظيف بالجهاز المصرفي علي الأمد المتوسط فنشاط منح القروض بالنظام الإسلامي "المشاركة، المضاربة، المرابحة" هي أفضل أنظمة التوظيف علي وجه الإطلاق فيما لو طبقت بشكل سليم وهي تضمن وبشكل مؤكد استخدام القرض أو التسهيل في الغرض المخصص له واستخدام القرض في غير الغرض المخصص له كان أحد الأسباب الرئيسية لحالة التعثر المصرفي التي شهدناها بمصر في منتصف تسعينيات القرن الماضي ومازالت قائمة حتي اليوم ، كما أن النظام الإسلامي يضمن متابعة العميل وبشكل مؤكد والواقع أن بنك فيصل وبنك التمويل المصري السعودي حصتهما من التوظيف بالجهاز المصرفي المصري والموجهة للسوق المصرية لا تتجاوز 50%.

وإذا ما وضعنا في الاعتبار أن 65% من توظيف بنك فيصل موجه لتعاملات تجارية مع بنوك و 35% موجه لعملاء وحصته من التوظيف في المجالين تبلغ 4.5% من توظيف الجهاز المصرفي في 31 / 12 / 2006•

وانضمام بنك أبوظبي الإسلامي للجهاز المصرفي سيمثل إضافة قوية في ضوء أن توظيف البنك الوطني للتنمية يبلغ في 31 / 12 / 2006 ما قدره 6.2 مليار جنيه ويشكل 1.8% من توظيف الجهاز المصرفي ودخول بنك أبوظبي الإسلامي للساحة يشكل إضافة في ضوء انتشار فروع الوطني للتنمية في وجه بحري والصعيد بشكل متميز وبمناطق متعطشة لوجود فروع إسلامية خالصة وهو ما يدعو للتأكيد علي ضرورة تغيير اسم البنك من الوطني للتنمية لأبوظبي الإسلامي لارتباط اسم البنك بمشاكل متعددة أثيرة بالجرائد أثر سلباً علي معدلات النمو بجميع أنشطته المصرفية، وعلي الأمد المتوسط خلال 3 سنوات نتوقع أن تصل نسبة التوظيف بالنظام الإسلامي من البنوك التي تطبق النظام خالصا لما يزيد علي 10% من إجمالي توظيف الجهاز المصرفي•

شكل التوظيف

وأشارت الدراسة إلي أن بيع بنك القاهرة أيضاً سيغير من شكل التوظيف بالجهاز المصرفي فحصة البنك كمتوسط من الأنشطة تبلغ 7% ومن المنتظر أن تنخفض حصة البنك بعد بيعه إلي أقل من هذه النسبة لأن حصة البنك من نشاط التوظيف ستنخفض بعد سداد الحكومة لديونها بمحفظة البنك، إلا أن فروع البنك بالأقاليم ستكون بعد البيع منافسا قوياً لفروع بنكي مصر والأهلي بصفة خاصة، ومن المتوقع أن تشهد فروع البنوك بالأقاليم منافسة شديدة كالتي تشهدها فروع البنوك بالقاهرة إلا أن المنافسة بالأقاليم ستؤثر وبشدة علي حصة بنكي القطاع العام "مصر والأهلي" بالسوق المصرفية، إذا ما وضعنا التناقص المستمر ووضعنا في الاعتبار أن البنك الأهلي- وبدون منافسة من بنوك خاصة لفروعه بالأقاليم -ازدادت حصته من التوظيف خلال عام 2006 بمقدار 1.3% فقط• فقد زادت الحصة من 24.3% إلي 25.6% إذ بلغ حجم التوظيف لدي العملاء بالبنك في 31 / 6 / 2005، أن القراءة المستقبلية لنشاط التوظيف تؤكد علي استمرار المنافسة القوية علي العملاء ممن لهم سابقة تعامل جيدة مع العملاء بين فروع البنوك الخاصة بالقاهرة الكبري مع انتقال المنافسة بالأقاليم وخصوصا بين فروع بنكي مصر والأهلي وفروع بنك القاهرة بعد بيعه وبنك الإسكندرية وبنك أبوظبي الإسلامي•

وتوقعت الدراسة أن تكون المنافسة علي حساب حصة بنوك القطاع العام التجارية والمتخصصة أيضاً إذا لم تنتبه وتقوم بتعديل استراتيجيتها، كما أن هناك منافسة جديدة سيشهدها السوق بين البنوك التي تطبق النظام التجاري والبنوك التي تطبق النظام الإسلامي وهي منافسة المستفيد الأول والأخير منها هو المواطن المصري•

تنافس محموم

وأشارت إلي أن نظام التجزئة المصرفية "القروض الاستهلاكية" سيشهد تنافسا وبشكل محموم في ظل حجم السوق المحدود بعد أن أصبحت القوائم السلبية للعملاء في هذا المجال مؤشراً سلبياً علي حجم سوق القروض الاستهلاكية ، وستتزايد معدلات النمو بالتوظيف لدي العملاء في ظل توجه الكيانات العملاقة للتوظيف الكلاسيكي CIB-hsbc-nsgb بعد إندماجه والعربي الأفريقي . الإسكندرية . القاهرة بعد بيعه وضعا في الاعتبار أن سداد الحكومة لديونها لبنك القاهرة سيحقق للبنك سيولة ستتيح له التوجه بقوة للحصول علي حصة مؤثرة من التوظيف بالجهاز المصرفي المصري•

ونوهت الدراسة إلي أن الإقراض المتناهي الصغر والذي زاد التوجه له بعد دخول بنك الإسكندرية لهذا المجال وهو سبيل للحد من معدل البطالة ستشهد فيه المنافسة بين بنوك القاهرة بعد بيعه والإسكندرية وجمعيات رجال الأعمال وهي منافسة في صالح العملاء وصالح اقتصادنا الوطني لما لهذا التوظيف من تأثيرات مدهشة علي العملاء ووضعا في الاعتبار احتمالات كبيرة لظهور نظام إسلامي جديد لتمويل المشروعات الصغيرة والحرفيين بعد دخول بنك أبوظبي الإسلامي للساحة ، وسينخفض الدين الحكومي بالبنوك بعد بيع بنك القاهرة ونقصد هنا القروض الممنوحة للهيئات الحكومية وقطاع الأعمال العام من قبل البنوك•

وأكدت الدراسة أن هناك حتمية في أن يحكم البنك المركزي المصري قبضته علي البنوك بتدعيم قطاع الرقابة علي البنوك، وكذا قطاع البحوث المصرفية والذي لابد من قيامه شهرياً بإعداد دراسات حول أبرز الظواهر المصرفية التي تفرزها الرقابة بالنزول للبنوك التي بها ظواهر سلبية للوقوف علي أسبابها ،وذلك لعلاج أي سلبيات في بداياتها مع تدعيم للإيجابيات حتي يتحقق لاقتصادنا القومي كل ما نتمناه•

حتمية تدخل البنك المركزي لأحكام قبضته ورقابته على البنوك

بيع بنك القاهرة سيغير من شكل التوظيف بالجهاز المصرفي